مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 01 (2022)، ص 640– 654

التدخل التركي في الأزمة الليبية : المحددات و التداعيات

Turkish intervention in the Libyan crisis: Determinants and repercussions

حنان دريسي

جامعة الجزائر3 (الجزائر)، Hanane.drissi@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/08 تاريخ القبول: 2022/04/03 تاريخ النشر: 2022/04/18

ملخص:

تتناول الدراسة موضوع التدخل التركي في الأزمة الليبية من خلال البحث في محدداته و تداعياته، حيث يعتبر المحدد الاقتصادي من أهم المحددات التي تقف وراء اتخاذ صانع القرار في تركيا قرار التدخل العسكري المباشر، بالإضافة إلى محددات أخرى: إستراتيجية، إيديولوجية و تاريخية.و تخلص الدراسة إلى وجود مصلحة و براغماتية تركية زادت من تأزم الأوضاع وتعقدها بدلا من محاولة حلحلتها و الانتقال بليبيا إلى بر الأمان.

ا**لكلمات المفتاحية:** الأزمة الليبية– التدخل التركي– التدخل العسكري– ليبيا– تركيا

Abstract:

The study deals with the issue of Turkish intervention in the Libyan crisis, by researching its determinants and repercussions where the economic determinant is considered one of the most important determinants behind the decision maker in Turkey, the decision of direct military intervention. In addition to other determinants: strategic, ideological and historical. the study concludes that there is a Turkish interest and pragmatism that increased the tension and complexity of the situation instead of trying to solve it and move Libya to safety.

.**Key words :**Libyan crisis-Turkish intervention-Military intervention-Libya-Turkey.

المؤلف المرسل: حنان دريسي ، **الإيميل**: hanane.drissi@yahoo.com

مقدمة:

تعاني ليبيا منذ سقوط نظام معمّر القذافي عام 2011 من أزمات داخلية مركبة بين جهات متعددة، تتميز بتناقض مصالحها و تضاربها و إختلاف أفكارها و توجهاتها، و ذلك حسب مصالح الأطراف و القوى الدولية و الإقليمية الداعمة لكل منها، الأمر الذي أدى إلى تحويل ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي و دولي بالنيابة، و زاد من عدم إمكانية التوصل إلى حلول مقبولة للأزمة الليبية والتي تنذر تداعياتها بأزمات إقليمية و دولية واسعة.

و يثير موضوع التدخل التركي في الأزمة الليبية جدالا واسعا لدى القوى الإقليمية و الدولية المؤثرة في ليبيا كونه أخذ شكلا عسكريا مباشرا، اخترقت من خلاله تركيا القوانين الدولية و بنود المباحثات و المؤتمرات المتعلقة بالشأن الليبي. و هو ما أفرز ردود أفعال واسعة و متباينة تعكس مدى التخوف من تطور الأوضاع في ليبيا نحو الأسوأ.

تأتي هذه الدراسة في محاولة البحث عن الأسباب و المحددات للتدخل التركي في ليبيا، و كذا الوقوف عند تداعياته المختلفة سواء بالنسبة للملف الليبي في حدّ ذاته، أو البيئة الإقليمية و الدولية من خلال رصد مواقف القوى الإقليمية و الدولية الفاعلة في ليبيا.

مشكلة الدراسة :

- ما هي محددات و تداعيات التدخل التركي في الأزمة الليبية؟

فرضية الدراسة :

- كلما زادت الأهمية الاقتصادية و الجيوسياسية للدولة زادت احتمالات التدخل الخارجي في شؤونها.

مناهج الدراسة

بهدف تحليل الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي من اجل وصف الظاهرة ومكوناتها و متغيراتها الرئيسية بالإضافة الى المنهج التحليلي من اجل إيجاد العلاقات الوظيفية و الارتباطية التي تربط متغيرات الدراسة و تفسيرها بهدف الوصول إلى نتائج.

و من أجل الإجابة على المشكلة البحثية و إثبات صحة الفرضية، قسمنا الدراسة إلى العناصر التالية:

أولا: الموقف التركي من الأزمة الليبية :

بداية، شهدت السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى سدة الحكم عام 2002، تحولات جذرية و عميقة مست أصول السياسات و الإستراتيجيات المتبعة. فمنذ العام 2009 اتبعت تركيا مسار " النظرية العثمانية الجديدة " المعتمدة على القوتين الخشنة و الناعمة و استخدامها بالتوازن لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية، حيث قال أحمد داوود أوغلو في محاضرة ألقاها بالقاهرة بمركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية يوم 02 فيفري 2009 : " لقد عانينا كثيرا من استخدامنا لفكرة الدولة القومية كأداة للتقارب، و اكتشفنا بأنه لا يمكننا الهروب من التاريخ مثلما لا يمكننا تغيير الجغرافيا [1]".

1-إن التدخل التركي في ليبيا يندرج ضمن حلم حزب العدالة و التنمية في تركيا بإحياء أمجاد الإمبراطورية العثمانية، و التي تبدأ من منطقة شمال إفريقيا و تعتبر ليبيا و ما تعيشه من انقسام و صراع منذ ثورة فبراير 2011 الفرصة المناسبة لإحياء هذا المشروع و البدء في تنفيذه.

-2 تركزت اهتمامات تركيا في ليبيا قبل اندلاع ثورة فبراير 2001، على تعزيز مصالحها الاقتصادية إذ فازت تركيا بنصيب كبير من عقود البناء عام 2010، و قام المستثمرون الأتراك بضخ مليارات الدولارات في قطاع البناء، و شاركت شركات الأعمال التركية في نحو 304 عقود تجارية في البلاد[2]. و نظرا إلى مصالحها الاقتصادية الكبيرة في ليبيا، عارضت تركيا في أول الأمر التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي " الناتو " ضد نظام العقيد معمر القذافي، لكنها ما لبثت أن غيّرت موقفها و ساندت الثورة الليبية، و بالتالي يمكن القول أن التركي من الأزمة الليبية مرّ بعدة مراحل و هي :

1-المرحلة الأولى (2011 – 2014):

حاولت خلال هذه المرحلة أنقرة استعادة علاقتها الاقتصادية مع ليبيا من بوابة دعم الاستقرار و إنشاء حكومة مركزية تنهي حالة الفوضى هناك، فقد أدت الفوضى التي أعقبت سقوط نظام معمر ألقذافي، و انزلاق البلاد نحو حرب أهلية إلى إلحاق أضرار بالغة بالمصالح الاقتصادية التركية خاصة مع انتشار الظاهرة الميليشاوية و الفصائلية، و تنامي حدة التدخلات الخارجية في ليبيا خصوصا بعد نجاح الانقلاب العسكري في مصر في عام 2013 و تحول ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي خاصة بعد إطلاق اللواء خليفة حفتر عملية عسكرية، انطلاقا من شرق البلاد للسيطرة على البلاد مطلع العام 2014، كل ذلك دفع بتركيا إلى دعم الفصائل العسكرية المعارضة له، و استضافت تركيا على أرضيها عددا من المؤسسات الإعلامية و الشخصيات السياسية المعارضة لمشروع حفتر.

1- المرحلة الثانية (2015 – 2019) :

دعمت تركيا في هذه المرحلة الإتفاق السياسي الليبي الذي وقع في "الصخيرات" برعاية أممية في ديسمبر 2015، و جاء بحكومة الوفاق الوطني و التي تعتبر الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا، خصوصا بعد الهجوم الذي شنه اللواء خليفة حفتر على العاصمة طرابلس العام 2019 و على إثر هذا الهجوم أعربت تركيا عن استعدادها لتقديم جميع أنواع المساعدة لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج لإحباط ما سمّاه "المؤامرة على الشعب الليبي"[3].

بناءا عليه، بدأ الدعم العسكري التركي يأخذ الطابع العلني، ففي عام 2019 أعلن أردوغان بأن بلاده تقدم أسلحة لحكومة الوفاق الوطني بموجب اتفاق " تعاون عسكري " و أن هذا الدعم من شأنه أن يسمح لطرابلس بـ " استعادة التوازن " في ليبيا في مواجهة قوات خليفة حفتر المدعومة من طرف الإمارات و مصر[4].

2- المرحلة الثالثة (من 2019 إلى يومنا هذا) :

حيث وقعت الحكومة التركية مع حكومة الوفاق الوطني في نوفمبر 2019 مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، حيث تشهد منطقة شرق المتوسط خلافات بين دولها حول ترسيم الحدود البحرية بعد أن أثبتت المسرحات الجيولوجية وجود مخزون هائل من النفط و الغاز القابل للإستخراج[5]، و هو ما يبين جليا الأهداف الاقتصادية لتركيا في ليبيا الذي يتجاوز الأوضاع التي تعيشها ليبيا إلى إيجاد موطئ قدم لها في المتوسط ما يعني سيطرة النزعة البراغماتية في السياسة الخارجية التركية.

هذا إلى جانب التوقيع على مذكرة للتعاون الأمني، شملت مجالات التدريب العسكري، مكافحة الإرهاب، الهجرة الغير شرعية و الأمور اللوجستية، الخرائط و التخطيط العسكري و نقل الخبرات[6]. و بعد موافقة البرلمان التركي، أكد الرئيس التركي بأن بلاده سترسل دعم عسكري جوي و بحري و بري إلى ليبيا بناءا على الطلب الرسمي الذي تقدمت به حكومة الوفاق الوطني.

ثانيا-محددات التدخل التركي في الأزمة الليبية:

في السياسة الدولية عادة ما تشير بعض السياسات و المواقف الخارجية للدول العديد من التساؤلات و السجال حول أسبابها، خاصة عندما تتعلق هذه السياسات بإثارة الحروب أو تدخل عسكري، أو

إثارة أية مشكلة على الصعيد الدولي أو الإقليمي. هذه الأسباب تخلق بدورها المحددات التي تقف وراء اتخاذها و فيما يخص المحددات التي أدت بصانع القرار التركي إلى اتخاذ قرار بالتدخل العسكري المباشر في ليبيا، فيمكن تقسيمها إلى المحددات التالية :

أ. **المحدّد الاقتصادي** : يمثل العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل التي يعتمد عليها صانع القرار التركي في سياساته داخليا و خارجيا فمن خلال عملية الإصلاح الاقتصادي حقق حزب العدالة و التنمية نجاحات انتخابية عديدة، و كانت عملية التنمية و التحديث الاقتصادي مدخلا لتنمية العلاقات السياسية في المحيط الدولي و الإقليمي. لذلك حرصت الدولة التركية منذ تولي حزب العدالة و التمنية الحكم في تركيا العام 2002 على إعطاء الاقتصاد مكانة مهمة في أجندة الحكومة التركية و في علاقاتها الخارجية.

و يعد هذا المحدّد من أهم المحددات التي دفعت بالحكومة التركية إلى اتخاذ قرار التدخل العسكري المباشر في ليبيا العام 2019 لمدة عام. إذ تمتلك تركيا مصالح اقتصادية مهمة في ليبيا منذ فترة حكم الرئيس الراحل معمر ألقذافي يمكن إجمالها فيما يلي [7]:

1) –منذ العام 2010، قامت الحكومة التركية بإبرام العديد من الإتفاقيات في مجال البناء داخل ليبيا حيث تمتلك الشركات الأعمال التركية نحو 304 عقد تجاري في مجال الإعمار و البناء في ليبيا.
2) –و منذ العام 2018، أطلق الجانب التركي العديد من المشاريع و النشاطات الاقتصادية في ليبيا بوصفها جزءا من الإستراتيجية التركية الاقتصادية و السياسية في إفريقيا، فقد بلغ حجم المشاريع الاقتصادية التركية في ليبيا حوالي 2.3 مليار دولار فضلا عن العديد من المشاريع الاستثمارية في قطاع الاستثمار والخدمات المختلفة.
3) –بالإضافة إلى مسألة اكتشاف مصادر الطاقة في شرق المتوسط و تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط ومحاولات استبعاد تركيا، مع أنها جغرافيا و سياسيا تعد فاعلا رئيسيا و مهما في منطقة "شرق المتوسط". و لهذا يأتي التدخل العسكري التركي في ليبيا كمحاولة لتثبيت حقوق تركيا، و دورها في المتوسط و أن أي محاولة للمساس بالمصالح التركية يمكن أن تجابهه و لو بالقوة العسكرية.

و تسعى تركيا جاهدة عبر مسارات مختلفة بالإستفادة من أجواء الحرب الليبية للخروج بحزمة مكاسب تمكنها من تأمين مصدر دائم للطاقة،إذ ظلت على مدى عشرين عاما الماضية تستورد حوالي 95 % من احتياجاتها النفطية من ليبيا، بل تسعى لأن تلعب دور الموزع النفط الليبي إلى أوروبا بدلا

عن المؤسسة الوطنية الليبية للنفط، فحسب إحصائيات منظمة الأوبك لعام 2017 تحتل ليبيا المركز الخامس عربيا في احتياطي النفط الخام المؤكد الذي يصل إلى 48.5 مليار برميل و هو ما يعادل 3.76 % من الإحتياطي العامل، كما تحتل ليبيا المركز الثامن عربيا بالنسبة للإحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي باحتياطي يقدر بـ 1.5 تريليون م^3 [9].

إن التدخل التركي في ليبيا يمكن اعتباره مدخلا لتشتيت الانتباه الداخلي، بالنظر إلى حدة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تركيا .و على أردوغان أن ينجح في ليبيا و لا يعيد السيناريو السوري إذا ما أراد الفوز في الإنتخابات الرئاسية القادمة. و تكشف المؤشرات عن تراجع سعر صرف الليرة التركية و زيادة عجز الميزان التجاري و تفاقم الديون الخارجية و ارتفاع معدلات البطالة إلى 14 % عن المعدل الأكبر منذ 10 سنوات[10].

ب– المحدّد الاستراتيجي و السياسي : من الناحية الإستراتيجية، يمكن القول بأن التدخل العسكري المباشر في ليبيا هو عمل عسكري "استباقي وقائي" للحفاظ على "المصالح التركية" في ليبيا و في المتوسط[11]. فبعد تحرك الجيش الليبي (حفتر) لشن عمليات عسكرية على طرابلس، حيث توجد "حكومة الوفاق الشرعية" و المعترف بها من قبل الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية و الحليف الاستراتيجي لتركيا في ليبيا. إن إسقاط حكومة الوفاق و تشكيل حكومة جديدة من قبل "خليفة حفتر" و الدول الداعمة له يعتبر بمثابة حصار سياسي على تركيا في المتوسط خاصة من طرف الدول التي تعمل على إخراج تركيا من جميع الإتفاقيات الخاصة بالتنقيب و الإستثمار في منطقة "شرق المتوسط" و بالتالي محاولة تطويق تركيا و إخضاعها.

إذن يمكن القول بأن التدخل العسكري التركي المباشر في ليبيا هو مثابة وسيلة أو إجراء لفرض تطبيق الإتفاقيتين "الأمنية و البحرية" التي وقعها الجانب التركي مع "حكومة الوفاق الوطني" في نوفمبر 2019، و التي من خلالها تم التوقيع على مذكرة تنص على السماح للجانب التركي بالمطالبة المباشرة بالحقوق التركية في مساحات واسعة في "شرق البحر المتوسط" و هي المنطقة الغنية بالموارد الطاقوية المهمة و التي تعد بمثابة ورقة ضغط مهمة للجانب التركي في مواجهة "الدول المتوسطية" الأخرى التي لها علاقات غير ودية مع تركيا و نقصد بها كل من اليونان، قبرص، مصر و إسرائيل[12].

إن هذه الإتفاقية في حالة ما إذا تم تطبيقها، سوف تعطي لتركيا العديد من الإمتيازات الجغرافية والإستراتيجية و الاقتصادية و السياسية، فمن الناحية الجغرافية، ترسيم الحدود البحرية المتفق عليه مع

تركيا ينعكس على الجانب الاستراتيجي من حيث تشكيل أشبه بما يمكن أن نسميه "جسرا" أو "طريقا بحريا" مباشرا من الساحل التركي إلى الساحل الليبي عبر المتوسط و التي يمكن أن تمثل حاجزا بحريا أمام الحدود البحرية لكل من لبنان، سوريا، قبرص، مصر و التي ستسمح لتركيا بالتأثير و تعطي لها جانب كبير من المناورة السياسية و الضغط على حساب الأطراف الأخرى.

ج. **المحدّد الإيديولوجي و التاريخي** : إيديولوجيا، حاولت تركيا استغلال "ثورات الربيع العربي" و ما تلاها من تحولات سياسية في المنطقة لتمكين حركات الإسلام السياسي للوصول إلى سدة الحكم في كل من تونس، مصر و ليبيا بهدف تعزيز النفوذ و توسيع رقعة الإنتشار و من ثمة تعزيز الحكومات الصديقة إيديولوجيا لأردوغان في مختلف أنحاء المنطقة.

حسب رئس الحكومة الإنتقالية الليبية "فايز السراج" على التيار الإسلامي، و تعتبر القوى الإسلامية الليبية امتدادا لتيارات إقليمية خاصة حركة الإخوان المسلمين و هو الأمر الذي جعل من اللواء خليفة حفتر المحسوب على التيار الليرالي يمنع أخونة المنطقة و من ثمة منع أي تجربة إسلام سياسي في ليبيا على شاكلة حزب العدالة و التنمية التركي و وصول حركة الإخوان المسلمين في مصر و حركة النهضة في تونس إلى الحكم[13].

أما تاريخيا، فقد طور حزب العدالة و التنمية منذ وصوله إلى الحكم في تركيا العام 2002 عقيدة "العثمانية الجديدة" كمقاربة سياسية تحاول التوفيق بين قيم الجمهورية الأتاتوركية و المجد الإمبراطوري العثماني خدمة لمصالح الحزب الداخلية و الخارجية، فسخر الحزب كل أدوات البروباغندا للتعريف بها و إقناع الأتراك بإحتضانها كمشروع إستراتيجي يصل حاضرهم بماضي إمبراطوريتهم[14].

و تعتبر إفريقيا عامة و المنطقة المغاربية على وجه الخصوص من أهم الدوائر الجيوسياسية التي أولاها حزب العدالة و التنمية أهمية كبيرة، إذ بادرت بتعزيز علاقاتها بدول القارة و أعلنت سنة 2005 "عام القارة الإفريقية" و أول من وضع التوجه الإستراتيجي التركي في إفريقيا هو وزير الخارجية التركي الأسبق "أحمد داوود أوغلو" الذي ركز في إستراتيجيته على أهمية استعادة الحضور التركي في المناطق التي كانت تحت حكم الإمبراطورية العثمانية. و تعتبر الأزمة الليبية الفرصة المناسبة لتحقيق الحلم التركي بالعودة إلى أمجادها التاريخية.

ثالثا– التدخل العسكري التركي المباشر في ليبيا :

أخذت الأزمة الليبية تطورات متسارعة مع بدء الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر للعملية العسكرية التي استهدفت السيطرة على العاصمة الليبية طرابلس و على إثرها لجأت حكومة الوفاق

الوطني إلى تركيا لطلب الدعم و المساعدة في مواجهة تقدم قوات الجيش، حيث طلبت الحكومة الليبية دعما و تدخلا تركيا واسع النطاق لتغيير موازين القوى على أرض المعركة. و اعتبرت القيادة التركية هذا الطلب بمثابة الفرصة المناسبة لتعزيز نفوذها في ليبيا و من ثمة في منطقة شرق المتوسط ذات الأهمية الحيوية و الإستراتيجية للأمن القومي التركي.

إن موافقة البرلمان التركي لطلب أردوغان بإرسال قوات عسكرية إلى الأراضي الليبية يثير الكثير من التساؤلات حول طبيعة و حدود هذا التعاون العسكري و آثاره على الداخل الليبي و كذا إقليميا و دوليا.

1-التواجد العسكري الرسمي لتركيا في الأراضي الليبية : وافق البرلمان التركي على إرسال و نشر قوات عسكرية تركية على الأراضي الليبية في جلسته المنعقدة في يناير 2019. و رغم أن تركيا كانت آنذاك تملك بدائل أخرى غير التدخل العسكري المباشر في الأزمة الليبية إلا أنه يمكن القول بأن هذا القرار كان براغماتيا و وفقا لحسابات الربح و الخسارة تحولت بموجبه السياسة الخارجية التركية من السياسة الدفاعية إلى السياسة الهجومية لحماية مصالحها الحيوية هناك، و في مقدمتها حقول النفط و مسألة غاز المتوسط. و قد تكون هذه الخطوة مقدمة إقامة قاعدة عسكرية تركية دائمة في ليبيا.

2-إمدادات الأسلحة و الدعم العملياتي : في إطار التدخل العسكري التركي في ليبيا، تقدم الحكومة التركية دعما عسكريا لقوات السراج و الميليشيات المسلحة في ليبيا عبر إرسال أسلحة و معدات عسكرية[15] رغم فرض الأمم المتحدة حظرا منذ 2011 و الذي جدد العام 2019. إن هذه المساعدات تهدف من ورائها الحكومة التركية إلى دعم قوات حكومة الوفاق الوطني و الميليشيات، و كذا الترويج للصناعة العسكرية التركية، إضافة إلى الأهداف الاقتصادية الأخرى[16].

أما على مستوى العمليات العسكرية، فيسعى الجانب التركي للسيطرة على أحد الخطوط خارج طرابلس و اعتبارها حدودا لولاية طرابلس مع التعزيز على الخطوط المكتسبة و الدفاع عنها و مهاجمة ما وراء تلك الحدود.

إن الدعم العسكري التركي لليبيا لا يخلو من عقبات إستراتيجية على رأسها الإمداد القتالي و الدعم اللوجستي و القدرة القتالية و الإستدامة العملياتية، بالنظر إلى البعد الجغرافي بين تركيا و ليبيا، فهما دولتان لا تتقاسمان حدودا برية، ما يطرح العديد من الإشكالات اللوجستية على أنقرة تفوق ربما حدود إمكانياتها.

3-الدعم التركي للميليشيات المسلحة و المرتزقة: لتركيا علاقات قوية مع ميليشيات مسلحة ليبية من بينها "المجموعة التابعة لجماعة الإخوان المسلمين"، كتائب مصراته... و غيرها من الميليشيات التي تقاتل ضد قوات " الجيش الوطني الليبي"[17]. و تقوم تركيا بتوظيفها في حرب بالوكالة لكون الرأي العام التركي يرفض أن تتعرض الوحدات التركية النظامية لخسائر بشرية مباشرة. كما تعمل تركيا على إستخدام المرتزقة و تجنيد آلاف المقاتلين السوريين للعمل في ليبيا و هو ما يرفضه القانون الدولي.

رابعا-تداعيات التدخل العسكري التركي في ليبيا :

أفضى التواجد العسكري التركي المباشر في ليبيا إلى العديد من النتائج سواء بالنسبة للداخل الليبي أو بالنسبة للبيئة الإقليمية و الدولية. لقد ساهم التدخل التركي في مزيد من التعقيد للأزمة الليبية، بل و زاد من حدة الصراع، حيث أصبحت الرغبة في إنهاء الطرف الآخر و عدم تقبله هي المسيطرة على ذهنية أطراف الصراع، كما وفر البيئة المناسبة لتنامي دور الجماعات المتطرفة في ليبيا، مما فاقم الأزمة بدلا من حلها[18].

لقد اثار التدخل العسكري التركي في ليبيا الكثير من ردود الأفعال الدولية و الإقليمية حيث اختلفت المواقف و التصريحات بين المندد المعارض لإنتهاك الشرعية الدولية بالتدخل العسكري لوحدة سيادية و بين المفضل للخيار و الحل السياسي من خلال دعوة أطراف الصراع في ليبيا إلى الحوار، و بين المتخوف من تداعيات و تهديدات التصعيد إقليميا و دوليا. عموما، لقد أدى هذا التدخل التركي إلى العديد من التداعيات على الداخل الليبي يمكن إجمالها في النقاط التالية :

1- ساهم التدخل التركي في ليبيا في تعقيد الأوضاع بدلا من حلها، و غلب الحلول العسكرية بدلا من الحلول السياسية و السلمية.

2- انتهاك السيادة الليبية حيث تطمح تركيا في أن تكون هي المؤثر الأكبر على صناعة القرار السياسي في ليبيا خاصة و أنه بموجب الإتفاقية البحرية بين تركيا و ليبيا لم يعد ممكنا القيام بأعمال تنقيب أو تمرير أنابيب في المناطق البحرية المشمولة في الإتفاق دون موافقة الدولتين، حيث رفض كل من الجيش الوطني و الليبي و البرلمان و الحكومة الليبية المؤقتة الإتفاقية لأنها تفتقد إلى الشرعية[19].

3- تحويل ليبيا إلى بؤرة إرهابية حيث تكمن خطورة نقل مرتزقة من سوريا إلى ليبيا في إقامة منطقة تجمع لهم على الأراضي الليبية و في هذه الحالة فإن البؤرة ستهدد الأمن القومي للدول المجاورة و على رأسها مصر و الجزائر. إن نقل الإرهابيين من سوريا إلى ليبيا يعني نقل تنظيمات و أفكار متطرفة استغلالا لحالة

الهشاشة الأمنية و الفراغ السياسي و غياب الدولة في ليبيا، و هي الأفكار التي سوف تتبناها الفئات و الشرائح الإجتماعية التي تعيش تحت خط الفقر في هذه الدول المجاورة و التي تكثر فيها البطالة.

4- سيطرة الميليشيات الإخوانية في ليبيا، حيث تسعى تركيا إلى المحافظة على تواجد المشروع الإخواني في شمال إفريقيا خصوصا بعد تراجعه في مصر و تونس و الجزائر، و في حالة ما إذا نجحت في ذلك سوف تصبح ليبيا مركزا لهذا التنظيم.

5- لقد كان للتدخل التركي الأثر السلبي في عرقلة التسوية السياسية، بحيث أدخلت البلاد في حرب أهلية أفضت إلى تعقيد الأوضاع خاصة الوضع الإنساني هناك، و استنزفت مواردها الإقتصادية و المالية، و أصبحت بذلك ليبيا تصنف ضمن خانة الدول الفاشلة.

خامسا–المواقف الإقليمية و الدولية:

1– المواقف الإقليمية:

أدى التدخل العسكري التركي في ليبيا إلى ردود أفعال مختلفة (وفقا لمدى تأثير هذا التدخل على الدولة المجاورة و مصالحها و علاقاتها مع تركيا) بالنسبة للدول المجاورة يمكن عرضها على النحو التالي :

- **الموقف المصري:** تعتبر مصر من الدول المجاورة لليبيا و التي ترتبط معها بحدود مشتركة لأكثر من ألف كيلومتر، و لذلك تتخوف مصر كثيرا من التواجد العسكري التركي في ليبيا و تعتبره تهديدا لأمنها القومي.

لقد رفضت مصر الإتفاق الأمني – العسكري المبرم ما بين أنقرة و طرابلس، كما عملت على حشد الجهود الدولية لإحباط التواجد العسكري التركي في ليبيا و دعم الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر[20]. كما رفضت مصر الاتفاقية البحرية المبرمة بين تركيا و الحكومة الليبية و المتعلقة بالسيادة على المناطق البحرية، و وصفتها بأنها معدومة الأثر القانوني و أنها خارج الصلاحيات المقررة بموجب اتفاق الصخيرات. ترى مصر بأن التواجد العسكري التركي في ليبيا يهدد أمنها القومي من حيث :

- المساهمة في نمو ظاهرة الجريمة المنظمة (تهريب السلاح و المخدرات...) على جانبي الحدود المصرية – الليبية، حيث تشكل قاعدة اقتصادية و تمويلية للتيارات الإسلامية في مصر.
- الإضرار بالمصالح الاقتصادية (استهداف العملة المصرية، الإستثمارات...) بين مصر و ليبيا.
- تحول بعض مناطق شرق ليبيا التي تسيطر عليها جماعات جهادية إلى ملاذ آمن لبعض المنتمين للتيارات الإسلامية المعارضة للسلطة في مصر بعد 30 جوان.

تعتبر مصر اللاعب المؤثر و القادر على إحداث اختراق حقيقي في الملف الليبي، و تحتل ليبيا أهمية كبيرة في الحسابات الإستراتيجية لمصر، بالإضافة إلى كونها تشكل فناءً خلفياً و عمقاً استراتيجيا و مصدرا من مصادر أمنها القومي، و الجغرافية المترامية الأطراف تزيد من مخاطر تدفقات الجماعات المتطرفة و الإرهابية[21]. فمصر ترى أن إعادة الإمساك بالملف الليبي من شأنه أن يعزز مكانة مصر الإقليمية و رغبة منها في تحقيق رصيد من الإنجازات على مستوى الداخل و مضاعفة أوراق القوة لديها.

- **مواقف الدول المغاربية:** بحكم الجوار الجغرافي، لا يمكن للدول المغاربية تجاهل ما يحدث في ليبيا و الذي يمس مباشرة أمنها القومي. و رغم أن السياسات الخارجية لهذه الدول متباينة و تتأثر بعوامل إقليمية و دولية متعددة، ما يجعلها تختلف في ردود أفعالها اتجاه الأزمة الليبية. فالجزائر و تونس و المغرب لا تدعم "خليفة حفتر" و تميل سياسيا لحكومة الوفاق الوطني، و هي و إن كانت ترحب بدور سياسي لتركيا في إطار التسوية السلمية للأزمة، إلا أن موقفها الرسمي معارض للتدخل العسكري التركي في ليبيا تخوفا من أن تتحول ليبيا إلى "سوريا الجديدة" و ما ينجر عنه من مشاكل أمنية خطيرة.

فالجزائر تعتبر من أكثر الدول اهتماما بالشأن الليبي، و هي من أكثر الدول المغاربية وضوحا في رفضها للمشير خليفة حفتر واصفة عملياته بالعدوان العسكري فهي تدعم حكومة الوفاق الوطني و التسوية السلمية للأزمة الليبية من خلال جمع الفرقاء و أطراف الصراع على طاولة المفاوضات، و بذلك فالجزائر لا تقبل بالحلول العسكرية التي تعمق الأزمة و تطيل أمدها، و بالتالي لا تقبل بتواجد أي قوة أجنبية على الأراضي الليبية.

أما بالنسبة لتونس، فقد فقدت هذه الأخيرة مكانتها في السوق الليبية، و لم يعد هناك سوى عشرين ألف تونسي يعملون في ليبيا و في الوقت الذي يتراجع فيه حضور السلع التونسية في ليبيا يزداد حضور السلع التركية هناك[22].

من جانبها، تعتبر المغرب من أكثر الدول تحفظا في الشأن الليبي، رغم أنه احتضن مباحثات "الصخيرات" التي أفضت إلى ولادة حكومة الوفاق برعاية أممية، و لكن و إن كانت التصريحات المغربية قليلا جدا فيما يتعلق بالملف الليبي، فهي تعكس استمرار تمسك المغرب بحكومة الوفاق الوطني، و اعتبرت أن كثرة المبادرات سوف يؤدي إلى التنافر بينها[23]. كما أن أي انخراط مغربي غير محسوب في الملف

الليبي سوف يسبب رد فعل من الجزائر لأن كل ما يحدث في ليبيا سوف يمس لا محالة بالأمن القومي الجزائري.

. **2-المواقف الدولية :**

- **الموقف الأمريكي:** ظلّ الموقف الأمريكي غير واضح من الأزمة الليبية، بسبب غياب إستراتيجية واضحة للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه هذا الملف، و قد اقتصر الإهتمام الأمريكي بليبيا، خلال المرحلة الماضية على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية و ضمان تدفق النفط إلى الأسواق العالمية فهناك من يرى بان الولايات المتحدة الأمريكية تركت هامشا لحلفائها الأوروبيين لإدارة الملف الليبي، بينما يرى آخرون أنّها محاولة أمريكا توريط روسيا و تركيا في الملف الليبي من خلال غض الطرف عن مسالة توريد السلاح و العتاد إلى طرفي الصراع الليبي[24]. و على الجانب الآخر هناك من يعتبر بأن السكوت الأمريكي عن مسألة توريد السلاح التركي إلى ليبيا يعني ضمنيا قبولها به لمنع روسيا من أي حضور استراتيجي في ليبيا يتخطى فكرة دعم الجيش الوطني عسكريا، كما يمكن أن يعزز لاحقا بنشر منظومات دفاعية في ليبيا قد يترجم إلى قاعدة جوية روسية و هو ما يشكل خطرا على حلف الناتو[25].
- **الموقف الأوروبي** : أبدت كل من فرنسا و إيطاليا موقفهما الرافض للتدخل العسكري في ليبيا و أدانت إرسال قوات تركية إلى طرابلس لدعم ميليشيات حكومة فايز السراج، ففي فرنسا اعتبرت أن هذا التدخل غير مقبول و لن تسمح به، و أن تركيا تمارس لعبة خطيرة في ليبيا، تتعارض مع التزاماتها وفقا لمخرجات "مؤتمر برلين". إن التواجد التركي في ليبيا يعني بالنسبة لفرنسا تهديدا لنفوذها التاريخي و مصالحها في إفريقيا و يكرس الوجود التركي كقوة منافسة في البحر المتوسط، و سوف يحرم فرنسا من نصيبها في قطاع الطاقة في المتوسط و مكاسبها الاقتصادية في ليبيا[26].
- **الموقف الروسي** : الملاحظ بأن الدور الروسي في الأزمة الليبية و دعم قوات الجيش الليبي بقيادة المشير "خليفة حفتر" له أهداف إستراتيجية بعيدة المدى منها أن يكون لروسيا نفوذ بحري واسع في المتوسط و الحصول على نصيب من الاستثمارات في قطاع النفط و الغاز الليبي، مما يمنح لروسيا مكانة متقدمة في التحكم بسياسات الطاقة في العالم، و استغلال موقع ليبيا الاستراتيجي كبوابة للتبادل التجاري مع إفريقيا شمالا و جنوبا و الأهم من ذلك أن تصبح روسيا قريبة من قواعد حلف

الناتو في جنوب أوروبا. بالإضافة إلى ذلك سيكون ميناء طبرق و درنة في ليبيا مفيدان للقوة البحرية الروسية من الناحيتين اللوجستية و الجيواستراتيجية لاسيما بالإقتران مع ميناء طرطوس في سوريا، مما يكسب روسيا مكانة جد متقدمة في أوروبا.

وعلى خلاف الملف السوري، فإن الأزمة الليبية تضع الطرف التركي و الطرف الروسي على طرفي نقيض في الصراع، فتركيا تدعم حكومة السراج، اما روسيا فتقف مع قوات الجيش الليبي بقيادة " خليفة حفتر" إلا أن الملاحظ ان روسيا أقامت أيضا روابط مع حكومة السراج. ما يعني أن هناك نهجا مزدوجا يتماشى و إستراتيجية "بوتين" الإقليمية التي تستلزم إقامة اتصالات مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل وضع نفسه كصانع قرار.

ويظل الباب مفتوحا على جميع الإحتمالات سواء المتعلقة بالصدام العسكري المباشر أو غير المباشر، أو التوصل إلى تفاهمات بين روسيا و تركيا لتقاسم النفوذ في ليبيا، و تشكيل آلية تعاون تمكن كل طرف من تحقيق مصالحه.

6–خاتمة:

إن التدخل التركي في ليبيا يندرج ضمن حلم حزب العدالة والتنمية في إحياء أمجاد الإمبراطورية العثمانية والبدء في تنفيذ مخطط تركي تمّ إحياؤه عقب "ثورات الربيع العربي". وتجسد هذا التدخل بدعم تركي لحكومة الوفاق الوطني سياسيا وعسكريا وبمحددات اقتصادية إستراتيجية، إيديولوجية وتاريخية.

ولقد كان لهذا التدخل العسكري في ليبيا العديد من التداعيات والمخاطر سواء على ليبيا أو على مستوى التوازنات الإقليمية الراهنة، نلخصها فيما يلي:

- من شأن هذا التدخل أن يبدد آمال الليبيين في الوصول إلى حل سلمي للأزمة وإنهاء حالة الفوضى والفراغ السياسي الذي تعيشه ليبيا منذ ثورة يناير 2011، ويجعل من ليبيا بؤرة من بؤر الإرهاب والجريمة المنظمة.
- إن التدخل التركي في ليبيا جعل من هذه الأخيرة منفذا لتوسيع نفوذ تركيا في المغرب العربي والعمق الإفريقي والبحر المتوسط.

- فشل اتفاق الصخيرات من خلال فشل البعثة الأممية في تفعيل بنوده خاصة الذي يقضي بحل الميليشيات وتسليم أسلحتها.
- محاولة تركيا إحداث نظام إقليمي يجعلها لاعب متميز في المنطقة، وبالتالي محاولة تثبيت ركائز "الإخوان المسلمين" في المنطقة المغاربية ومصر.
- إن الخيار العسكري سيصعب الحل السياسي في ليبيا، ويجعل من الملف الليبي مفتوحا على كل الإحتمالات إلى أجل غير مسمى.
- إن تدخل العديد من اللاعبين الإقليميين و الدوليين في ليبيا يرشح الحرب الأهلية الليبية إلى التمدد في الزمان و المكان لتصبح واحدة من بؤر الصراع المركبة التي يختلط فيها البعد الديني بالسياسي، و الجغرافي بالاقتصادي و الدولي بالإقليمي.
- إن الحل في ليبيا بحاجة ماسة لإرادة سياسية ليبية وطنية تسمو على الخلافات البينية و المصالح الضيقة و تنظر لليبيا المستقبل تسع لجميع أبنائها.

الهوامش

1) بلال أوصيف، "التدخل العسكري التركي في ليبيا و جدلية الإنفصال في ظل الفشل الدولاتي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01،(2021)، ص ص.1343-1360.

2) المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب و الخلفيات وردات الفعل، سلسلة تقدير موقف، قطر، يناير 2020 شوهد بتاريخ 2022/01/02 انظر الرابط http:/www.dohainstitue.org/ar/politicalstudies/pages/the-growing-turkish-role-in-libya-background-and-responses.aspx

3) المرجع نفسه.ص.01

4) المرجع نفسه.ص.01

5) محمد نور الدين، "الطموح التركي في غاز شرق المتوسط: أبعاده و تداعياته"، مجلة شؤون عربية، العدد 180، (ديسمبر 2019).

6) المرجع نفسه.

7) أركان إبراهيم عدوان، مصطفى جابر فياض، "محددات الدور التركي في ليبيا و تداعياته الدولية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 10، العدد 01، (2020)، ص ص .655-692.

8) أحمد القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية: التداعيات السياسية و الأمنية، تاريخ الزيارة: 2021/12/31 على الرابط التالي : https:// www.rasanah-iiis.org/

9) المرجع نفسه.

10) محمود سمير الرنتيسي، "ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات الشرق و الغرب"، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2019، شوهد بتاريخ 2022/01/02 على الرابط http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191212101941157.html

11) المرجع نفسه.

12) صبرينة كيحال، حكيم غريب، "التدخل التركي في ليبيا: كولونيالية جديدة أم تعاون اقتصادي"، مجلة السياسة العالمية، المجلد (5)، العدد (3)، ديسمبر(2021) ، ص ص.333.350.

13) الرنتيسي، مرجع سابق.

14) أحمد القرني، مرجع سابق.

15) المركز العربي للبحوث و الدراسات، التدخل العسكري التركي في ليبيا: صوره و تداعياته على الجماعات الإرهابية، 12 يناير 2020، تاريخ الإطلاع: 2022/01/02 على الرابط: https://www.acrseg.org/41453

16) المرجع نفسه.

17) المرجع نفسه.

18) مصطفى صلاح، "انعكاسات التدخل... تركيا و سيناريوهات التصعيد الليبي و الإقليمي"، المركز العربي للبحوث و الدراسات، تاريخ الإطلاع: 2022/01/02 على الرابط: https://bit.Ly/3dABT5a

19) القرني، مرجع سابق.

20) Ariane lavrilleuse, « Libye : L'Egypte est prête a une confrontation directe avec la Turquie » , jeune afrique, 17 juillet 2020, sur le lien : https://www.jeuneafrique.com/1015512/politique/libye-legypte-est-prete-a-une-controtation-direct-avec-la-Turquie/.....